

إطار الشراكة الوطنية بين دولة الكويت والبنك الدولي 2021-2025 اللجنة التوجيهية - الشروط المرجعية

تعريفات:

1. إطار الشراكة: إطار الشراكة الوطنية بين دولة الكويت والبنك الدولي للأعوام 2021-2025.
2. اللجنة التوجيهية: تضم كل من (وزارة المالية- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية).
3. مكتب البنك الدولي في دولة الكويت: ممثل البنك الدولي في دولة الكويت.
4. وزارة المالية: تمثل حكومة دولة الكويت للتعاون مع البنك الدولي وهي الجهة المخولة بالصرف بعد الاعتماد المالي من الجهات الرقابية.
5. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية: الجهة المعنية بالإشراف وتقييم الدراسة وفق الخطة الإنمائية لدولة الكويت.
6. إدارة التعاون الاقتصادي الدولي في وزارة المالية: هي الجهة المخولة في أمانة سر اللجنة التوجيهية.
7. الجهة الطالبة للدراسة : الجهة الحكومية طالبة الدراسة سواء كانت وزارة او هيئة.

أولاً: خلفية عامة

1. يتعاون البنك الدولي مع دولة الكويت ضمن "إطار الشراكة الوطنية 2021-2025 (CEF1)" وهي على النحو التالي:
 - أ. يركز ويبنى على الإنجازات السابقة ويتضمن الدروس المستفادة من تنفيذ البرامج السابقة.
 - ب. يتوافق بشكل وثيق مع رؤية الكويت الجديدة 2035 والخطة الإنمائية لدولة الكويت.
 - ج. يؤسس لمنهجيات تمويلية وتشغيلية جديدة لضمان قدر أكبر من استجابة الشركاء وتقديم مشورة عالية الجودة.
 - د. متابعة وتطوير شراكات برامجية واستراتيجية بحيث تكون أكثر تركيزاً على النتائج من خلال اعتماد نهج استشاري لهذا الغرض.
 - هـ. تطبيق معايير "الانتقائية" على جميع الشراكات الجديدة.
2. يتضمن "إطار الشراكة الوطنية 2021-2025 أربعة محاور رئيسة للعمل:
 - أ. الاستثمار في رأس المال البشري كعامل رئيسي في تكوين الثروة.
 - ب. تمكين القطاع الخاص ليصبح محرك النمو وموفر فرص العمل في اقتصاد متنوع.
 - ج. تعزيز الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وتحسين فعالية الإدارة العامة وتقديم الخدمات.
 - د. تعزيز التنمية المستدامة للبنية التحتية.
3. يحدد إطار الشراكة معايير الانتقائية الرئيسية لتوجيه برامج البنك الدولي في الكويت. حيث سيستجيب البنك الدولي لطلبات الحكومة المتعلقة بالخدمات الاستشارية التي تدرج ضمن أولويات التنمية في الكويت على النحو المبين في رؤية الكويت الجديدة 2035 والخطة الإنمائية الثالثة شريطة أن:
 - أ. تتوافق مع ركائز إطار الشراكة.
 - ب. توافر الموارد لتقديم خدمات عالية الجودة في الوقت المناسب والموجهة نحو النتائج.
 - ج. تكون ضمن اختصاصات البنك الدولي والمذكورة في إطار الشراكة الوطنية.
 - د. تؤكد على بناء القدرات ودعم تنفيذ الإصلاحات.

- ه. تتمتع بملكية وقيادة قوية من قبل الجهة الطالبة للدراسة.
- و. تبني على الدراسات السابقة التي قام بها البنك الدولي لصالح الجهات الطالبة للدراسة إضافة الى التقييم السابق الذي اجراه فريق البنك الدولي.

ثانياً: أهداف اللجنة التوجيهية لتنسيق البرامج

1. تنشأ لجنة توجيهية للتنسيق ومتابعة تنفيذ إطار الشراكة لضمان الاتساق مع رؤية 2035 "كويت جديدة"، والخطة الإنمائية لدولة الكويت وأهداف حكومة دولة الكويت، والتي تتماشى مع الموارد المالية واحتياجات التخطيط التنموي.
2. تتضمن اللجنة استجابة الاعمال الاستشارية للبنك الدولي للمتطلبات التي تم إبرازها في إطار الشراكة وتماشياً مع الخطة الإنمائية لدولة الكويت.

ثالثاً : تشكيل اللجنة التوجيهية

1. يصدر قرار من مجلس الوزراء في حال الموافقة على تأسيس اللجنة التوجيهية تكون برئاسة معالي وزير المالية باعتقاد إطار الشراكة الوطنية 2021-2025 بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي.
2. يرأس اللجنة معالي وزير المالية وله أن يختار من يفوضه وتضم في عضويتها وكيل وزارة المالية بصفة نائب للرئيس والأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية كأعضاء في اللجنة ، وسيعمل فريق من إدارة التعاون الاقتصادي الدولي في وزارة المالية وإدارة التعاون الدولي من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية كأمين سر اللجنة وسيقوم فريق من البنك الدولي بتقديم الدعم الى أمانة السر حسب الحاجة.
3. عند تعذر حضور أحد الأعضاء الرئيسيين اجتمع اللجنة، على الجهة التي يمثلها ترشيح من ينوب عنه في الاجتماع، مع احاطته بشكل كامل بموضوع الاجتماع، ويكون للعضو المرشح الحق في التصويت مع اتخاذ القرارات التي تقرها اللجنة التوجيهية.
4. يجوز للجنة دعوة الخبراء لحضور اجتماعات اللجنة حسب الحاجة.

رابعاً : الواجبات

1. تقوم الجهة الطالبة للدراسة بتقديم طلب رسمي للجنة التوجيهية بشأن اعداد الدراسة المطلوبة وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 1995، والذي أكد عليه بقرار رقم 421 لسنة 2007.
2. تنظر اللجنة التوجيهية بالطلبات وتصدر قرار بالموافقة أو الرفض.
3. تقوم الجهة الطالبة للدراسة بتقديم تقارير دورية عن سير عمل الدراسة وتنفيذها وفقاً لما هو متفق عليه.
4. تقوم الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بتقييم الدعم الفني والاستشاري في ادارة المشاريع قبل وأثناء وبعد الانتهاء من الدراسة.
5. يقوم البنك الدولي بتقديم الدعم والاستشارة لتنفيذ مشاريع الشراكة الوطنية في إطار الخطة الانمائية لدولة الكويت.
6. تقدم وزارة المالية الاعتماد المالي في إدارة تمويل إطار الشراكة الوطنية وفقاً لقرارات اللجنة التوجيهية بعد اعتماد الدراسة من قبلها.

خامساً : المهام

1. تعتمد تقارير ومحاضر اللجنة التوجيهية من معالي وزير المالية (رئيس اللجنة) حول المواضيع التي تعتمد من قبل اللجنة.
2. يتمثل الدور الرئيسي للجنة التوجيهية في ضمان تنفيذ إطار الشراكة، وتمثل المهام الرئيسية للجنة فيما يلي:
 - تحديد مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع إطار الشراكة والخطة الانمائية لدولة الكويت، التي يمكن أن يدعمها البنك الدولي من خلال خدماته الاستشارية.
 - مراجعة طلبات الجهات المستفيدة من الخدمات الاستشارية للبنك الدولي لتقييم قدرتها على التنفيذ وتحديد الأثر الإنمائي لها.
 - تقييم الانجاز في تنفيذ البرامج الحالية، من حيث مؤشرات الأداء الرئيسية للمشروع.
 - التواصل مع الجهات المستفيدة، حسب الحاجة، عند تنفيذ البرنامج.
 - تقديم المشورة بشأن التعاون بين المشاريع و/أو الجهات، لتعزيز تأثير البرامج.
 - موازنة موارد التمويل مع أولويات وخطط التنمية الوطنية من حيث صلتها بالخدمات الاستشارية للبنك الدولي.
 - مراجعة واتخاذ قرار بشأن نطاق عمل الأنشطة المتوافقة مع إطار الشراكة، وتخصيص الموارد اللازمة من مختلف الأطراف بناءً على ذلك.
 - تقوم اللجنة بالمراجعة الأخيرة للمقترح والتأكد من مدى توفر الاعتمادات المالية والموافقة عليها، وبعدها اصدار اللجنة الموافقة المبدئية للجهة طالبة للدراسة والبنك الدولي، وللجنة التوجيهية الحق بعرض الدراسة المطلوبة على كل من:-
 - إدارة الفتوى والتشريع لمراجعة الترتيبات القانونية بين الجهة طالبة للدراسة والبنك الدولي.
 - ديوان المحاسبة (الرقابة المسبقة) في حال بلوغ الدراسة النصاب القانوني وفقاً لأحكام المادة رقم (14) من قانون انشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته
 - تقوم اللجنة باعتماد المشاريع التي سوف تنفذ في إطار الشراكة الوطنية، ولا يتم إلغاؤها إلا من خلال رئيس اللجنة وفق قرار مسبب من قبل الجهة طالبة تبين فيه سبب الالغاء.
 - تشكل إدارة المشاريع المنبثقة عن اللجنة التوجيهية وتقوم بمتابعة المشاريع مع الجهات بشكل مباشر وبصفة دورية.

سادساً: القواعد الإجرائية العامة (النظام الداخلي)

1- تحكم القواعد الإجرائية العامة أدناه عمل اللجنة التوجيهية:

- يترأس معالي وزير المالية اجتماعات اللجنة (أو من يقوم بتفويضه)
- تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عند الحاجة بطلب من رئيس اللجنة، على أن يتم طلب عقد الاجتماع قبل أسبوعين (أو ما يتم الاتفاق عليه مسبقاً) من تاريخ الانعقاد. وسيتم الاتفاق على الجدول الزمني بناءً على الجدول الزمني لإعداد الميزانية من قبل وزارة المالية.
- تقوم اللجنة برفع تقاريرها لاعتمادها بصفة دورية لمعالي وزير المالية حول المشاريع القائمة وتوضح الإنجازات والتقدم الفعلي بالأعمال والتحديات والخطوات المستقبلية وأي تطورات قد تطرأ على العمل.
- على اللجنة مراجعة التقارير الرسمية المقدمة إليها من قبل الجهة طالبة للدراسة، وابداء الملاحظات عليها والموافقة عليها في غضون أسبوعين (أو ما يتم الاتفاق عليه مسبقاً) من تاريخ تقديمها.

- يجب على الجهات الطالبة للدراسة ارسال ردها للجنة التوجيهية على فاتورة البنك الدولي (النصف سنوية) مبيناً فيها الأعمال المنجزة للمشاريع خلال فترة أسبوعين.
- تعطي اللجنة التوجيهية مهلة للجهة الطالبة للدراسة للرد على الاستفسارات والملاحظات التي ابدتها اللجنة على المشاريع، وفي حال عدم رد الجهة على الملاحظات سيتم دفع فاتورة البنك الدولي وفق ما تم إنجازه، وسيُنظر باستكمال الدراسة لاحقاً.
- يتم عرض تقارير دورية حول المشاريع المنفذة من قبل الجهات المعنية بتلك الدراسات تبين مدى الاستفادة من الدراسة وبيان بالأعمال المنجزة.
- يتم توثيق وقائع الاجتماعات من قبل أمانة سر اللجنة على أن تقدم حاضراً الاجتماعات لكافة أعضاء اللجنة، (بما في ذلك الأعضاء المتغيبون عن الاجتماع) في غضون أسبوعين (أو أقل للأمور الطارئة) من تاريخ الاجتماع.